12 December 2018
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

البندان ١٣٦ و ٥٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين

٢٠١٨-٢٠١٩

آثار الإشعاع الذري

آثار الإشعاع الذري

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.4/73/L.9

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في البيان المقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.4/73/L.9 (A/C.5/73/8). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في البيان، بممثلين عن الأمين العام قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، احتتموها برودود وردت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢ - وبموجب أحكام الفقرة ١٨ من منطوق مشروع القرار A/C.4/73/L.9، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعزز الدعم المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، في حدود الموارد المتاحة، ولا سيما في ما يتعلق بتعيين نائب لأمين اللجنة، وتجنب التعطيلات في تشكيل ملاك الموظفين وزيادة في التكاليف التشغيلية في حالة زيادة أخرى في عدد الأعضاء، أن يقدم تقريراً عن هذه المسائل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

٣ - وفي ما يتعلق مشروع القرار، وبخصوص تعزيز دعم اللجنة العلمية، يقترح الأمين العام في بيانه إعادة تصنيف الوظيفة الحالية برتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ ليصبح شاغلها نائباً للأمين، ونتيجة لذلك ستنشأ سنوياً احتياجات إضافية تبلغ ٢٤ ٩٠٠ دولار، في إطار الباب ١٤، البيئة، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (انظر A/C.5/73/8، الفقرتان ٤ و ٧).

٤ - وفي الفقرة ٥ من بيان الأمين العام، ورد أن شاغل الوظيفة المقترحة برتبة ف-٥ سيؤدي مهام أمين اللجنة العلمية خلال فترات غياب الأمين، بما في ذلك تنظيم الدورة السنوية للجنة العلمية، وإرسال المذكرات الشفوية ورسائل الدعوة إلى ممثلي الدول الأعضاء، وعقد الاجتماعات مع الدبلوماسيين الرفيحي المستوى، واتخاذ القرارات في ما يتعلق بالميزانية وتمثيل أمانة اللجنة في الاجتماعات الرسمية.

٥ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بما أن أمين اللجنة العلمية يعمل برتبة مد-١، فإن اقتراح إعادة تصنيف الوظيفة بالرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ سيساعد على تفعيل الطلب الوارد في مشروع القرار المتعلق بتعيين نائب أمين اللجنة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه نظراً لعدم وجود نائب في الوقت الحالي، فإن موظف الشؤون العلمية (ف-٤) هو من قدّم الدعم في غياب الأمين أثناء دورة اللجنة العلمية لعام ٢٠١٨.

٦ - وفي ما يتعلق بعملية التوظيف، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأنه منذ أن قدم أمين اللجنة العلمية السابق استقالته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ثلاث جولات من عمليات توظيف لشغل وظيفة أمين اللجنة برتبة مد-١، ولكنه لم يتمكن في الجولتين الأوليين من العثور على مرشح مناسب. وفي ما يتعلق بجولة التوظيف الثالثة الحالية، فقد تم الانتهاء من عملية مقابلة المتقدمين وأُحيلت النتائج إلى مجلس المراجعة المركزي للنظر فيها.

٧ - واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماماً بمبررات إعادة التصنيف المقترحة، ومنها على وجه الخصوص لماذا لن يكون تعيين نائب أمين اللجنة برتبة ف-٤ كافياً في هذه المرحلة. وإضافة إلى ذلك، تحيط اللجنة علماً بالمرحلة المتقدمة التي بلغتها عملية التوظيف لشغل منصب أمين اللجنة العلمية برتبة مد-١، وترى أنه ينبغي لأي ترتيبات لتعيين نائب أمين اللجنة أن تنتظر نتائج عملية التوظيف. وبعد اختيار الأمين الجديد، يجوز للأمين العام أن ينظر في تقديم مقترحات لتعزيز اللجنة العلمية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠. لذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ ليصبح شاغلها نائباً للأمين. كما تشجع اللجنة الأمين العام على التعجيل بإتمام عملية التوظيف لشغل منصب أمين اللجنة العلمية.

٨ - وفي ما يتعلق مشروع القرار، وبخصوص زيادة التكاليف التشغيلية في حالة حدوث الزيادة في عدد الأعضاء، يشير بيان الأمين العام إلى أنه نظراً لعدم تحديد طرائق وأوقات تلك الزيادات المحتملة في عدد الأعضاء، فإن الأمين العام سيصدر ما يتعلق بها من الآثار المترتبة على الميزانية متى تم اتخاذ تلك القرارات (A/C.5/73/8، الفقرة ٦). وأُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأنه إذا قررت الجمعية العامة ذلك، فإن أربعة بلدان تتمتع حالياً بصفة مراقب ستصبح أعضاء في عام ٢٠٢١.

٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ ليصبح شاغلها نائباً للأمين، في إطار الباب ١٤، البيئية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وبناء على ذلك، توصي اللجنة أيضاً بعدم الموافقة على الاحتياجات من الموارد ذات الصلة وقدرها ٩٠٠ ٢٤ دولار في إطار الباب ١٤، البيئية، ومبلغ ٤٠٠ ٤ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.